

الإسلام والقوى الكبرى I

أصدرت منظمة الأمن والتعاون الأوروبي قراراً يقضى بإنشاء منصب ممثل شخصي لرئيس المنظمة مهمته تعقب مظاهر العداء للإسلام في دول أوروبا، واعتمد هذا القرار في المؤتمر الوزاري الثاني عشر للمنظمة في ٨ ديسمبر ٢٠٠٤. كما قررت المنظمة أيضاً تعيين ممثل شخصي لمكافحة مظاهر العداء للسامية. وفي ذلك اعتراف رسمي بأن ظاهرة العداء للإسلام في أوروبا وصلت إلى درجة تستلزم التحرك على أعلى مستوى سياسي لمواجهة، وكذلك الاعتراف بأن معاداة الإسلام أصبحت مساوية لمعاداة السامية.

وكان المفروض أن تدرك الدول الإسلامية أهمية هذا الاعتراف وتبدأ حملة واسعة في الولايات المتحدة ودول أوروبا لمواجهة تيار العداء للإسلام فيها، ولكن الدول الإسلامية- فيما يبدو- لم تنتبه إلى أهمية هذا الاعتراف وهذا القرار.

وقد تم تعيين جونتير مولاك Gunter Mullak مفوضاً للاتحاد الأوروبي للحوار بين الإسلام والغرب ومقره في بروكسل، ولم تتحرك الدول الإسلامية للتعامل معه والاستفادة من وجوده لإثارة القضايا والمشاكل التي تهم المسلمين في أوروبا.

وفي أبريل ٢٠٠٥ أصدرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة قراراً يدعو إلى محاربة تشويه الأديان وخاصة الإسلام، ونددت اللجنة بالترقية ضد المسلمين في إطار الحرب التي يشنها الغرب على ما يسمى (الإرهاب) وتصعيد الحملات الدعائية لتشويه صورة المسلمين عقب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة. وقد وافقت على مشروع القرار ٣١ دولة، وعارضته ١٦ دولة، وامتنعت عن التصويت ٥ دول وتخلف مندوب دولة واحدة عن الحضور.

وقبل في اجتماع اللجنة الذي تم فيه التصويت: إن ما يحدث ضد الإسلام يمثل تشويهاً لمبادئه، ويكرس ثقافة الكراهية والترقية. وأشارت اللجنة إلى تقرير مبعوث الأمم المتحدة المكلف بالتحقيق في حالات التفرقة العنصرية في العالم وقد تضمن نماذج من أعمال العنف ضد الإسلام،

وأشار إلى طرد عدد كبير من أئمة المساجد في أوروبا . وكان مندوب كوبا آخر المتحدثين في هذا الاجتماع وقال في كلمته : (إن الإسلام تعرض لحملة تشويه بالغة ، وكل ما عليكم أن تشاهدوا الأفلام التي أنتجتها هوليوود في السنوات القليلة الماضية).

والغريب أن بعض الأوروبيين كانوا أكثر حرصا على الدفاع عن الإسلام من كثير من المسلمين، وفعلوا ذلك في وقت مبكر جداً. ومثال ذلك ما ذكره المفكر الألماني باول شمتز في كتابه (الإسلام: قوة الغد العالمية) الذي تحدث فيه باستفاضة عن العدوان الغربي على العالم الإسلامي بعد الحرب العالمية الأولى التي كانت الحد الفاصل للنزاع بين دول الغرب الاستعمارية وتركيا التي كانت تمثل الإمبراطورية الإسلامية. فقد أسفرت هذه الحرب عن فقدان العالم الإسلامي للاستقلال ووقوعه فريسة للتبعية للغرب. وكان زحف القوات الأوروبية في أراضي الدول العربية والإسلامية متمما لعملية إخضاع المارد الإسلامي والقضاء على حريته السياسية. وبذلك وضعت الدول الغربية يدها على غنيمة اعتقدت أن أحداً لن ينازعها عليها. ولكن قيود الاستعمار الغربي التي كبّلت العالم الإسلامي لعشرات السنين تحطمت بعد انفجار ثورات شعبية وتضحيات بأرواح عشرات الآلاف من أبناء الشعوب الإسلامية. وكانت هذه الثورات نتيجة تفاعل قوى كامنة في طبيعة الشعوب الإسلامية لا يعرفها إلا من درس عقائد هذه الشعوب وأخلاقها وتاريخها وتكوين مجتمعاتها. وهذه القوى الروحية الكامنة هي السر في نزعة الاستقلال وقوة الرفض للسيطرة الأجنبية مهما كانت قوة المستعمر ، ومهما طال العهد بسيطرته.

يقول باول شمتز: إن مارداً خرج من بين الأنقاض التي خلفتها الحرب العالمية الأولى ، فانتشرت الثورات ضد الاستعمار الأوروبي رافعة راية العقيدة. وتجمع المسلمون حول أيديولوجية إسلامية جديدة لمواجهة الخطر القادم من الغرب، وظهر التيار الديني الإسلامي الراض لكل ما هو غربي. وطوال السنوات التي سيطر فيها الاستعمار خيم الجمود على العالم الإسلامي في القرون الماضية وأصابه الوهن، وسيطرت عليه أفكار معادية للعلم والتحديث صدعت بنيانه. وقد ظهر مدى الضعف الذي أصاب العالم الإسلامي حين تقدمت وسائل المواصلات وبدأ اتصاله بالحضارة الغربية. وكان من نتيجة احتكاك العالم الإسلامي بالغرب أن تبلورت حركات التجديد الديني والحركات القومية، وبدأ الصراع بين الحركة الدينية والحركة القومية، ولكن كان لهما موقف موحد في مقاومة (تغريب) العالم الإسلامي ورفض الاتجاه الداعي إلى التنازل عن القيم الإسلامية تحت دعاوى التحديث واللاحاق بالعصر وتقليد الغرب على أنه هو الذي يملك مقومات الحضارة الجديدة. فلم يغير مجتمع إسلامي طبيعته الإسلامية ويقلد أسلوب الحياة الغربية، وإن كان ذلك لم يمنع الدول الإسلامية من أن تأخذ من الغرب ما لا يتعارض مع مبادئ الإسلام من ثقافة وتكنولوجيا وعلوم حديثة. وسارت نحو التحديث ولم ترفض كلية التفاعل مع الغرب، وظهرت حركات قوية تدعو إلى بناء دولة حديثة ولكنها ظلت حريصة على التمسك بالعقيدة والمبادئ الإسلامية.

ويرى باول شمتز أن الوحدة الفكرية للإسلام والعقيدة التي لا خلاف عليها بين سائر المسلمين أيقظت في جماهير العالم الإسلامي الشعور بوحدة المصير، والسعى إلى استعادة القوة العالمية للإسلام، ويقول: إن المسلمين في أنحاء العالم تجمع بينهم العقيدة المشتركة التي تجذبهم نحو غاية واحدة مهما اختلفت أساليب حياتهم، كما يجمع بينهم أيضا اشتراكهم في معاداة الهيمنة الأجنبية. ويقول: إن ظاهرة العداء للاستعمار الغربي يلمسها المرء في كل مسلم أينما يولى وجهه في أنحاء العالم الإسلامي، كما يلمس المرء أيضاً أن الحيوية في العالم الإسلامي بدأت مع قوة الشعور بوحدة مصير المسلمين. وهذا الشعور تولد في المارك ضد الاستعمار الغربي في كل رقعة في العالم الإسلامي. ويوما بعد يوم ازداد رفض هذا العالم الإسلامي للقوى الأجنبية التي تستغل ثروات المنطقة وتعوق تقدمها.



ويدل باول شمتز على التلازم بين الإسلام والكفاح من أجل الحرية باشتراك طلبة وشيوخ الأزهر في ثورة ١٩١٩ في مصر، بل إنهم هم الذين كانوا قادة هذه الثورة ووقودها. وعندما حاولت إنجلترا فرض الوصاية على العراق بجعل حقول البترول تحت سيطرتها، وقف رجال الدين مع ضباط الجيش العراقي السابقين فاندلعت ثورة مايو ١٩٢٠ التي استمرت مشتتة ٦ أشهر، وسقط فيها ضحايا كثيرون، وأخيراً اضطرت بريطانيا إلى الاستسلام، وخرج العراق من الوصاية المباشرة لبريطانيا واستعاد حريته وسيادته على أرضه.

ويشير باول شمتز إلى دور العقيدة والشعور بالوحدة الإسلامية في الكفاح المرير حول مسألة فلسطين. فقد كان العالم الإسلامي ظهيرا وسندا دائما للشعب الفلسطيني، ووقف المفكرون المسلمون ضد دعاوى بريطانيا والحركة الصهيونية، ولم يكن أحد في بريطانيا - وقتذاك - يتصور أن المسلمين سيكون لهم هذا التأثير في فلسطين. ولم يكن أحد في الغرب يدرك أن العقيدة الإسلامية تدفع المسلم إلى التضحية بحياته دفاعا عن حرية بلاده. ولم يعرف الغربيون مدى تغلغل المبدأ الإسلامي في الحديث: (من مات دون أرضه فهو شهيد، ومن مات دون ماله فهو شهيد).. وهكذا ارتبطت الأيديولوجية الوطنية بالأيديولوجية الدينية في مواجهة الاستعمار والاحتلال والاستغلال من الغرب.

ويقرر باول شمتز أن الحركات الوطنية في العالم الإسلامي أظهرت أن الإسلام ليس مجرد طقوس وعبادات، وأنه لا يعادى التطور وبناء الدولة الحديثة، وليس مرتبطا بالشكل البدائي للحياة التي كان عليها المسلمون منذ قرون كما روج كثير من مفكري ومستشرفي الغرب، وكما شاع في فترة انحطاط العالم الإسلامي.



ويرصد باول شمتز بعد ذلك بدء ظهور القومية العربية التي جمعت بين الدول العربية برباط اللغة والثقافة والتاريخ المشترك والدين، وعبأت الرأي العام في الدول العربية نحو العداء للنفوذ الأجنبي، ورفض بعثات التبشير الأوروبية التي كانت طليعة الاستعمار الغربي في كل الدول الإسلامية من مصر إلى شمال أفريقيا، وكذلك في إيران التي قاد فيها علماء الدين الصراع ضد الاحتلال البريطاني دون اعتبار لتفوق القوات البريطانية في السلاح. وحتى تركيا التي قاد فيها أتاتورك ثورة للتحديث ولل قضاء على الدولة العثمانية، وفصلت بين السلطة الدينية والسلطة السياسية، بقي الإسلام فيها قوة كامنة في أعماق الشعب التركي إلى أن ظهر مرة أخرى متوافقاً مع نزعة التحديث والتفاعل مع الغرب.

ويسجل باول شمتز أحداث التحول في تركيا بفصل الدين عن الدولة في نوفمبر ١٩٢٢ بناء على فتوى دينية أعلن فيها رجال الدين الأتراك أن الدين للعبادة وأن الحكم من شأن رجال السياسة على ألا يخرجوا على الدين، ولم يقع الخلاف بين السلطة ورجال الدين إلا عندما قام أتاتورك بطرد أسرة العثمانيين، وتحول الخلاف بمرور الأعوام إلى دعوة متطرفة من نظام الحكم للتحرر من الدين استخدمت فيها السلطة العنف ضد رجال الدين خاصة بعد اكتشاف مؤامرة لاغتيال كمال أتاتورك في ١٥ يونيو ١٩٢٦ واتهام عدد من رجال الدين بالاشتراك فيها، ولكن بقيت في تركيا مراكز قوى ذات ثقل لدى الشعب حافظت على الدعوة إلى عودة الدين إلى مكانته الطبيعية.

ويعتبر باول شمتز أن اجتماع مئات الآلاف من المسلمين من جميع أنحاء العالم في مكان واحد في موسم الحج يخلعون عنهم كل خلاف سياسي ومذهبي ولا يذكرون إلا ما بينهم من رابطة الأخوة في العقيدة مما يؤكد وحدة المسلمين.

ويرصد باول شمتز أيضاً موجة التجديد في المجتمعات الإسلامية منذ انعقاد المؤتمر الإسلامي في عام ١٩٢٦ كبدائية لانتزاع القوة العالمية للإسلام.

ويرى باول شمتز أن السلطة الدينية انفصلت عن السلطة السياسية الدنيوية بعد وفاة الرسول - صلى الله عليه وسلم - . فقد حكم الخلفاء دون أن يدعى أحد منهم أن له الحق في القيام بما كان يقوم به النبي - صلى الله عليه وسلم - ، ولكنهم مارسوا الحكم وتنظيم شؤون الدولة، ورعاية المسلمين، وإمامتهم في الصلاة، ويشرحون للناس تعاليم الرسول صلى الله عليه وسلم، ولم يحاولوا الادعاء بأن لهم قداسة. أو أن فيهم صفات النبوة، أو أن لهم الحق في أن يضيفوا أو ينقصوا في الدين، فلم تكن لهم سوى السلطة الدنيوية وتنفيذ ما جاء في الكتاب والسنة وما فيه مصلحة المسلمين في شؤون حياتهم، ولم تكن للخليفة سلطة روحية كتلك التي يتمتع بها بابا روما. بل كان الفقهاء يتمتعون بالاستقلال في الفكر والفتوى عن الخلفاء والحكام في الدولة الإسلامية. ولم يكن للخلفاء

والحكام سلطة الإفتاء في الدين بل كانت لهم سلطة الحكم وإدارة شئون الدولة بما لا يتعارض مع مبادئ الدين. وكان علماء الدين لا يتولون سلطة الحكم، والحكام لا يتولون سلطة استنباط الأحكام الدينية، ويصل باول شمتز من ذلك إلى أن الفصل بين الدين والدولة كان قائماً في العالم الإسلامي منذ البداية، مع التزام الجميع بالأحكام والمبادئ الأساسية للإسلام.

هذا ما رآه باول شمتز، وإن كان من علماء المسلمين من يرى أن الخلفاء الراشدين كانت لهم اجتهادات في الدين يحكم معاشتهم للرسول - صلى الله عليه وسلم - ومتابعتهم لنزول الوحي، واستيعابهم لروح الشريعة، ومن ذلك أن عمر أضاف صلاة التراويح في جماعة، وشرع حد شرب الخمر ثمانين جلدة واستعان بالإمام علي في ذلك، ولم يكن لشرب الخمر حد قبل ذلك. كما أبطل عمر إعطاء الزكاة للمؤلفة قلوبهم وكانت تصرف لهم وفقاً لنص الآية. ومن الطبيعي أن تختلف رؤية باحث ألماني عن رؤية الباحثين المسلمين في مسائل دقيقة قد لا يكون لديه معلومات كافية عنها، أو لا يحسن فهم المعاني لاعتماده على المصادر الإسلامية مترجمة إلى لغات أجنبية قد تكون مبتورة أو غير دقيقة.



ويسجل باول شمتز مظاهر التقدم الحضاري في الدول الإسلامية بعد الحرب العالمية الأولى بإنشاء المدارس والجامعات، حتى أصبح خريجو بعض هذه الجامعات في مستوى منظرائهم من خريجي جامعات أوروبا، وأسهموا في التطور الاقتصادي والاجتماعي في أوطانهم وتولوا الأعمال التي كانت وفقاً على الأوروبيين. وتقدمت بعض الدول الإسلامية في المجال العسكري وبناء جيوش حديثة. وأصبح في بعض الدول الإسلامية فائض من الخبراء والمثقفين يسهم في بناء نهضة الدول الأخرى. وازداد التعاون الثقافي والعلمي بين البلاد الإسلامية، فأصبح أمراً شائعاً عقد مؤتمرات دورية للأطباء والعلميين والمهندسين ورجال الأعمال والخبراء في الإدارة وفي مختلف المجالات الأخرى ويشارك فيها ممثلون من الدول العربية والإسلامية. وفتحت فروع للبنوك العربية والإسلامية في عدد من الدول الإسلامية دون عوائق. وأصبح تواجد الصحف ووصول الإذاعات وشبكات التلفزيون إلى أنحاء العالم الإسلامي عاملاً من عوامل التقريب بين الشعوب الإسلامية. وازدادت الدعوة في الدول العربية والإسلامية إلى الاعتماد على الذات والتصدي للأطماع الغربية، وكل ذلك يعني أن العالم الإسلامي لم يعد لقمة سائغة للاستعمار الغربي كما كان في الماضي.



لكن باول شمتز يرى أن ظاهرة نمو السكان في العالم الإسلامي هي التي يمكن أن تؤثر في ميزان القوى بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي. ويشير إلى الدراسات التي دلت على أن السكان في

العالم الإسلامي لديهم خصوبة بشرية تفوق ما لدى الشعوب الأوروبية، ومن الممكن أن يؤدي تزايد السكان إلى نقل السلطة وتحول ميزان القوة العالمية نحو العالم الإسلامي.. هذا في الوقت الذي يعكف الباحثون في أوروبا على دراسة ظاهرة الانخفاض المستمر في عدد السكان وعدم نجاح وسائل التشجيع على زيادة النسل، ويرى أن القوة البشرية ستظل عاملاً من أهم عوامل قوة الدولة. ويضرب باول شمتز مثالا بمصر فيقول: إن عدد سكانها عام ١٩٣٧ كان ١٦ مليوناً (وأصبح العدد ٧٢ مليوناً في عام ٢٠٠٤) ويقول: مع استمرار زيادة السكان على هذا النحو في مصر وثبات عدد السكان في أوروبا سيأتي يوم تتمكن فيه مصر من استعمار العالم (!) (ولا نحتاج إلى التنبيه إلى أن مثل هذه الحسابات تهدف غالباً إلى إثارة القلق في الغرب من النمو السكاني والحضارى في الدول الإسلامية) ويمضى باول شمتز في حسابات الزيادة السكانية في فلسطين، وسوريا، والجزائر، والمغرب، والسودان، وسائر الدول الإسلامية بالأرقام ليصل إلى أن هذه القوة البشرية ستكون في المستقبل عاملاً من عوامل القوة العالمية للإسلام والمسلمين، خاصة إذا أضيف إليها أن تفوق أوروبا في التكنولوجيا لن يستمر مع اتجاه الشعوب الإسلامية إلى التعليم والبحث العلمى والأخذ بمنهج العلوم الحديثة، ومع دخول الدول الإسلامية في مجالات الصناعة واستخدام المواد الخام التي كان يستغلها الغرب، ومزاحمة منتجات الدول الإسلامية للمنتجات الأوروبية شيئاً فشيئاً في أسواق الدول العربية والإسلامية، وتفتح أذهان العالم العربى إلى أهمية البترول.. كل ذلك أدى إلى تغير ملحوظ، وبعد أن كانت الدول الإسلامية فقيرة ومتخلفة اقتصادياً وثقافياً، ولم يكن لها أهمية سوى موقعها الجغرافى، ووجود الثروات الطبيعية فى أرضها، أصبحت الدول الإسلامية على وعى بأهمية الاستفادة بثرواتها وإقامة صناعات بتروكيماوية وغيرها.. ولم تعد النظرية القديمة مؤكدة والتي كانت تقول: إن سيطرة شركات البترول الكبرى وتسلطها فى العالم الإسلامى ستكون الضمان لتحويل الاستقلال السياسى للدول الإسلامية إلى مجرد واجهة تخفى وراءها استمرار الهيمنة بصورة أخرى. وإذا استمر معدل التقدم فى الدول الإسلامية على ما هو عليه— دون أن ينتكس— فإن الدول الإسلامية سوف تخرج حتماً من دائرة الوصاية الأوروبية فى وقت قريب. وإذا كان فى الغرب من يرى عكس ذلك ويقول: إن هيمنة الغرب سوف تستمر مع اختلاف الشكل، حيث تكون الهيمنة الاقتصادية أساساً للهيمنة السياسية. وهؤلاء يرون أنه بإمكان دول الغرب أن تشعل المنافسة بين الدول الإسلامية ذاتها لكى تنشغل بها عن الصراع مع الهيمنة الغربية، ويمكن أن يدعوها إلى الاستعانة بالقوى الغربية فى صراعها هذا مع (الأخوة فى العقيدة)، فإن مسار الأحداث يثبت عكس ذلك فى كثير من الأحيان.



ويضرب باول شمتز مثلاً للهيمنة الاقتصادية الغربية على دول العالم الإسلامى بسيطرة الدول الغربية على آبار البترول، ومثلاً آخر بتحويل مصر إلى مزرعة للقطن لسد احتياجات مصانع

الغزل والنسيج فى بريطانيا. وكيف تحصل الدول المتقدمة فى الغرب على المواد الخام من الدول الإسلامية بثمن بخس، ثم تردها إليها بعد تصنيعها بأعلى الأسعار. فقد كانت الملابس المصنوعة من القطن- منذ زمن بعيد- أهم أنواع السلع التى تورده إلى بلاد الشرق الإسلامى. واحتلت إنجلترا المركز الأول فى تصدير ما تحتاج إليه هذه البلاد منها. وكانت فى المنطقة التى خلف ميناء ليفربول تقع مقاطعة لانكشير أكبر المراكز العالمية لصناعة القطن منذ نهاية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وكانت مصانع لانكشير تستورد القطن الخام من غرب الهند، ثم فيما بعد بدأت تستورده من الولايات المتحدة فى منتصف القرن التاسع عشر. أى إنها كانت تعتمد على المواد الخام من مناطق ليست تحت سيطرة السلطة البريطانية مما سبب للصناعة فى لانكشير متاعب كثيرة خاصة عندما اندلعت الحرب الأهلية فى الولايات المتحدة فى ستينات القرن التاسع عشر فتأثرت زراعة القطن وتوقف تصديره، فأدى ذلك إلى توقف مصانع لانكشير، وعاشت هذه المنطقة بعمالها ورجال أعمالها أعواما صعبة من الجذب والفقر والبطالة. وهذا ما جعل بريطانيا تتجه إلى إدخال زراعة القطن فى المناطق الواقعة تحت نفوذها، خاصة بعد أن بدأت أمريكا نهضتها الصناعية بعد انتهاء الحرب الأهلية وأصبحت تستهلك إنتاجها من القطن لتغذية صناعاتها. هنا بدأت السياسة البريطانية فى الاعتماد على القطن من الهند، وإجبار الفلاحين فى مصر على التوسع فى زراعة القطن - على الأسس التى وضعها محمد على قبل ذلك بعشرات السنين- حتى صارت مصر أهم مركز لإنتاج أجود أنواع القطن، إلا أن هذه السياسة البريطانية جعلت مصر بلدا يعتمد على زراعة محصول واحد لصالح بلد واحد يتحكم فى الأسعار. ولم تستطع مصر إنتاج الطعام الذى يكفيها. ومما زاد من تبعيتها وفقدان استقلالها أن بريطانيا كانت تراقب المداخل والممرات ومنافذ الدخول للمواد التموينية المستوردة لئلا تكون هى المصدر الوحيد لها. وأدخلت بريطانيا زراعة القطن فى مناطق أخرى خاضعة لنفوذها منها السودان، والعراق، والأناضول. كما قامت فرنسا بجهود مشابهة لتطوير زراعة القطن فى سوريا. ثم عملت ألمانيا أيضا على زيادة زراعة القطن فى إيران لتكون مصدرا لما تحتاج إليه الصناعة الألمانية. وتطورت زراعة القطن فى البلاد الإسلامية بمساعدة الخبراء الأوروبيين واحتلت مركزا اقتصاديا مهما، وأصبح إنتاج القطن مهما فى التجارة العالمية.

لكن صناعة القطن فى بريطانيا واجهت بعد ذلك مصاعب بسبب ظهور النزعة القومية للاستقلال الاقتصادى وبدء إقامة صناعات وطنية للغزل والنسيج فى الهند ومصر وغيرهما من الدول التى تعتمد عليها صناعة الغزل والنسيج فى لانكشير. وعانت بريطانيا من آثار نزعة الاستقلال الاقتصادى هذه؛ لأنها كانت تهدف إلى تحرير البلاد الإسلامية من التبعية للدول الغربية المتقدمة فى الصناعة، وإلى خلق فرص عمل لتحسين حياة الشعوب الإسلامية، وخفض أسعار السلع بتصنيعها فى أماكن إنتاج الخامات وتوفير تكلفة شحن الخامات إلى البلاد الصناعية وإعادة استيرادها بعد تصنيعها،

وهذا ما دعا الدول الكبرى إلى إنشاء مصانع لها في الدول الإسلامية للاحتفاظ بالسيطرة الاقتصادية وتأمين مصالحها التجارية. وحتى هذه السياسة واجهت مقاومة في بعض دول العالم الإسلامي ومنها مصر على سبيل المثال. ففي عام ١٩٣٧ أرادت شركة (Bred Dyers Association) بناء مصنع لها في مصر لتصنيع القطن المصري، للاستفادة من وجود الخام ورخص أجور الأيدي العاملة، ولكن مصر رفضت قيام مصانع أجنبية، وكان الرفض إجماعياً من الشعب والحكومة، لحماية شركات الغزل والنسيج المصرية الناشئة من المنافسة التي سترتب عليها تهديد الصناعة الوطنية والاقتصاد القومي، وكان الدافع لرفض إقامة مصانع أجنبية في مصر أن المصريين رأوا أنها ستؤدي إلى التأثير على الإرادة الوطنية الداعية إلى تصنيع البلاد. وكانت النتيجة أن تقدمت صناعة الغزل والنسيج في مصر وازداد عدد العاملين فيها سنة بعد أخرى، وبدأ الإنتاج المصري يكتسب شهرة عالمية.



وما حدث في مصر حدث في دول إسلامية أخرى، ففي تركيا صدر قانون رعاية الصناعة عام ١٩٢٩ وتضمن تقديم دعم مالي كبير من الدولة للقطاع الخاص، وأدى ذلك إلى زيادة عدد الشركات الصناعية في الفترة من ١٩٢٩ إلى عام ١٩٣٦ وتضاعف عدد الشركات ثلاث مرات في هذه الفترة القصيرة. كذلك قامت الدولة بإجراء مسح شامل للأراضي بحثاً عن الثروات المعدنية والمواد الخام، وأنشأت أكبر بنك في تركيا لتمويل شركات البحث عن المعادن، وأسدرت قانوناً لحماية الثروة المعدنية من الاستغلال الأجنبي، وكانت النتيجة اكتشاف أغنى مناطق الحديد في العالم في تركيا. كما بدأت تركيا تنفيذ خطة في عام ١٩٣٤ لخمسة سنوات لإقامة صناعات النسيج، والتعدين، والورق، والحريير الصناعي، والزجاج، والصناعات الكيماوية، واشترطت أن يكون العمال كلهم من الأتراك. وبعدها نفذت خطة خمسية ثانية شملت صناعات تكرير البترول واستكمال بناء هيكل التصنيع، واستفادت بقرض من روسيا في صورة آلات للمصانع سددت قيمته بعد ٢٠ عاماً. وساعد على الإسراع في تنفيذ الخطين مساهمة بنك تركيا (S'umerbank) في التمويل، وحصول المصانع الجديدة على دعم من الدولة، وكانت الخطة الخمسية الثانية بداية لإنشاء الصناعات الثقيلة في تركيا من أجل تلبية احتياجات الدولة في حالة الحرب.

وهذا أيضاً ما تكرر في إيران. وقد كانت سلطة الحكومة في دفع عملية التصنيع أقوى مما حدث في تركيا، فقد بدأت إقامة صناعات بترولية بتمويل من عائدات بيع البترول. واعتمدت الصناعة على المواد الخام المحلية. وتوسعت صناعات القطن والسكر. وقد أسست الحكومة الإيرانية البنك الزراعي الصناعي في عام ١٩٣٣ لتنفيذ مشروعات التصنيع، وركزت على البحث عن المعادن، وتم اكتشاف أنواع جيدة جداً من الحديد والنحاس.

وهكذا صاحبت اليقظة الدينية فى العالم الإسلامى نهضة اقتصادية وعمل كبير لتحقيق الاستقلال الكامل سياسيا واقتصاديا ، وهذا ما أدى إلى انزعاج دول الغرب وتحول استراتيجيتها للسيطرة على العالم الإسلامى بأساليب جديدة مختلفة عن الأساليب التقليدية القديمة.



ويسجل باول شمتز أن مصر سبقت كل دول المنطقة فى مجال الصناعة، بهدف إنشاء صناعات وطنية تدعم استقلال الدولة وتستوعب الزيادة فى السكان، وقام بنك مصر بدور كبير فى إنشاء صناعات متعددة وتمويل الصناعات التى يقيمها القطاع الخاص، وساعد ذلك على قيام صناعات وورش كثيرة. وبعد ذلك أنشأت مصر بنك الصناعة، وسيطر على سياسة الحكومة الشعور القومى لذلك صاحب ذلك إجراءات لحماية المنتجات الوطنية. وفى أوائل عام ١٩٣٧ أعلن وزير المالية المصرى أمام البرلمان أن الحكومة قررت إنشاء مصانع لتصنيع الأسلحة لتغطية احتياجات الجيش المصرى، وأنها قررت الاستعانة جزئيا بالشركة البريطانية Imperial Chemickal Industrty. وبدأت الحكومة أيضا فى إجراء مسح شامل للأراضى اكتشف من خلاله أن مصر غنية بالمعادن المختلفة، منها البترول، والزنك، والمنجنيز، وعرق الذهب، وفى عام ١٩٣٧ أنشأت مصر سد أسوان وقناطر أسبوط لاستخدام مساقط المياه فى النيل فى توليد الكهرباء لخدمة حركة التصنيع. ونشطت حركة التصنيع أيضا فى دول إسلامية أخرى. ففى العراق قامت صناعات بتمويل من الدولة.

والخلاصة - كما يقول باول شمتز - أن موجة التصنيع انتشرت فى العالم الإسلامى، وكانت مصاحبة لموجة السعى إلى الاستقلال والتحرر من الاستعمار والتبعية للغرب. وفهم الغرب من ذلك أن العالم الإسلامى بدأ يستيقظ ويكتسب عوامل القوة، وأدرك أن عقيدة الإسلام سوف يرتفع صوتها. ونخلص نحن من ذلك، مما لم يقله باول شمتز، أن موجة العداء للإسلام فى الغرب لها أسباب عديدة؛ من بينها هذه اليقظة والنزعة للاستقلال مما يهدد الغرب فى مصادر ثروته وقوته: البترول، والأسواق، والموقع، وهى العوامل التى اعتمد عليها الغرب فى سيطرته على العالم، ولهذا فلن تسمح دول الغرب للدول الإسلامية بأن تصل إلى درجة من التقدم العلمى والصناعى والحضارى يقارب ما وصل إليه الغرب، ووسائل الغرب لتحقيق ذلك كثيرة منها: عقيدة حتمية الصراع مع الإسلام باعتباره الطاقة الروحية الكبرى المحركة للمسلمين التى تدفعهم إلى اكتساب القوة والشعور بالعزة ورفض الخضوع لأية قوة أجنبية. ومن هنا ظهرت النظرية السائدة فى الغرب بأن الإسلام هو العدو.



ويستمر باول شتمت في بحث العلاقة بين الإسلام والقوى العظمى، ويبدأ بروسيا لأنها في البداية كانت معادية للإسلام وللأديان عموماً وفقاً للنظرية الماركسية المادية التي تنكر وجود الله، وتقول: إن الدين أفيون الشعوب، لكنها أدركت دور الإسلام في الصراع مع الاستعمار الغربي، فسرعان ما غيرت موقفها الأيديولوجي، وأصدرت بياناً للمسلمين في ٢٤ نوفمبر ١٩١٧ - بعد ٦ أسابيع فقط من قيام الثورة الشيوعية - وجهت فيه نداءات للتحريض ضد الدخلاء الأجانب والاستعمار الغربي في العالم الإسلامي، وتضمن البيان نداءً إلى المسلمين في روسيا جاء فيه: (لقد سقطت ممالك المغتصبين الرأسماليين، وإن الأرض تغلى تحت أقدام المعتدين الاستعماريين. يا مسلمي روسيا. يا من خربت مساجدكم، نعلن لكم أن عقائدكم الدينية وشعائركم ومنشآتكم الحضارية والقومية ستصبح ابتداءً من اليوم مصونة، ولن تمتد إليها يد آثمة. سوف تتمتعون بجزء من الحرية وهذا حقكم).

وكان داخل حدود روسيا في ذلك الوقت ٢٠ مليون مسلم. وبعد ذلك وجهت الثورة البلشفية نداءً إلى المسلمين خارج روسيا جاء فيه: (يا مسلمي الشرق: يا إيرانيون. يا أتراك. يا عرب. يا من قام المغتصبون الاستعماريون باستغلال ثرواتكم والاعتداء على حرياتكم وأوطانكم وقسموا بلادكم، وأشعلوا الحرب العالمية، إن الجمهورية الروسية ترفض الغزو المسلح لأراضي دولة أجنبية، وستسحب القوات الروسية فوراً من إيران، وإن معاهدتي تقسيم تركيا واغتصاب أرمينيا لم يعد لهما وجود. وكان هدف الشيوعيين عقد تحالف مع المسلمين لمقاومة الغرب الرأسمالي الاستعماري. وفي يناير ١٩١٨ أنشأت حكومة روسيا الجديدة (لجنة إسلامية مركزية) لتتولى شؤون المسلمين في روسيا، ثم في أرمينيا، وعقدت هذه اللجنة مؤتمراً في ديسمبر ١٩١٨ بهدف إنشاء خلايا شيوعية في الدول الإسلامية، وتكونت خلال هذا المؤتمر (رابطة تحرير الشرق) وتأسست فعلاً في عام ١٩٢٠ مدرسة عليا في طشقند لتدريب الكوادر الشيوعية وتعليمهم لغات الدول الإسلامية، وأصبحوا مندوبين للحزب الشيوعي للتحريض على الثورة ضد الاستعمار الغربي ونشر الشيوعية. وفي عام ١٩٢٠ نظمت الحكومة الروسية مؤتمراً في (باك) ووجهت الدعوة إلى ٢٥٠٠ من بلاد العالم الإسلامي وحضر منهم ١٨٠٠، لأن بريطانيا منعت الدعويين من الهند وإيران والعراق وغيرها، وانقسم الحاضرون إلى فريقين: فريق يرى أن الثورة ضد الاستعمار هي مرحلة تؤدي إلى الثورة الاشتراكية في الدول الإسلامية، وفريق يرى أن مساندة روسيا للثورات الوطنية وحركات التحرير ضرورية، أما مسألة التحول إلى الشيوعية بعد ذلك فهي مرفوضة للتعارض الجوهرى بين الإسلام والفلسفة الماركسية المادية. ورفض معظم المشاركين ما كان مطروحا في المؤتمر من الربط بين الإسلام والشيوعية واعتبارهما وجهين لعملة واحدة. كما قيل. ورفضوا التحليل الذي كان معداً لهم بأن الإسلام يدعو إلى المساواة والغاء الفوارق بين الطبقات وفقاً للنظرية الماركسية ولذلك فإنه يتفق

مع الفكر الشيوعي، وهذا ما يجعلهما شيئاً واحداً. وكان هذا الرفض هو الذى أعاق انتشار الفكر الماركسى فى البلاد الإسلامية، لأن الفكر الاجتماعى، والمساواة، والعدالة الاجتماعية فى الإسلام قائمة على أساس عقيدة مختلفة عن العقيدة التى قامت عليها النظرية الشيوعية.



وساعدت روسيا شعب أفغانستان على مقاومة الاحتلال البريطانى فيها وكانت أفغانستان تحت الوصاية البريطانية - وأسست (حركة الاستقلال الوطنى الأفغانى) وتم اغتيال الأمير حبيب الله حاكم أفغانستان عميل الإنجليز، وتولى شقيقه الحكم وكان موالياً لروسيا فتدفقت الأسلحة الروسية إلى أفغانستان، واضطرت بريطانيا تحت ضغط المقاومة المسلحة إلى التنازل عن تمثيل أفغانستان فى السياسة الخارجية، ثم وافقت على قيام (المملكة الأفغانىة) ومنحها الاستقلال فى شئونها الداخلية والخارجية، ووقعت فى نوفمبر ١٩٢١ معاهدة فى كابول بإنهاء الوصاية البريطانية على أفغانستان. وسارعت روسيا بالاعتراف باستقلال أفغانستان، وتوطدت بعد ذلك الصداقة الروسية الأفغانىة إلى أن وقعت أفغانستان معاهدة تحالف مع روسيا فى فبراير ١٩٢١، ونصت على التزام الطرفين بعدم عقد معاهدة مع طرف ثالث يمكن أن تضر بمصالح الآخر، وأعطت هذه المعاهدة روسيا الحق فى إنشاء خمس قنصليات فى مدن أفغانستان، بالإضافة إلى السفارة الروسية فى العاصمة كابول، وتعهدت روسيا بتقديم مساعدة مالية لأفغانستان قيمتها مليون روبل من الذهب سنوياً، وهو ما يوازى المساعدة التى كانت تقدمها بريطانيا للأمير السابق. وفيما يتعلق بالمنازعات على الحدود تنازلت روسيا عن مناطق الحدود التى ضمتها أفغانستان من أراضى بخارى، وروسيا، وفى مقابل ذلك التزمت أفغانستان بأن توجه خطوط مواصلاتها، عبر روسيا فى الشمال وليس عبر الهند كما كان من قبل.

كل ذلك ولم تحقق روسيا هدفها الحقيقى وهو تحويل أفغانستان، أو تركيا، أو إيران، أو مصر، أو أية دولة إسلامية لتصبح دولة شيوعية تطبق الماركسية اللينينية. ذلك لأن الإسلام كان هو السياج الذى حمى هذه البلاد من الشيوعية، ولم تحقق روسيا سوى إنشاء خلايا شيوعية سرية محدودة لم تؤثر فى الحياة السياسية أو فى العقيدة فى العالم الإسلامى.

ولعل هذا التاريخ القديم للاستعمار البريطانى ثم الاحتلال الروسى لأفغانستان يفسر لنا لماذا جاء الاحتلال الأمريكى لأفغانستان.. فهذه الدولة فى موقع استراتيجى حاكم فى آسيا ووجود أمريكا فيها يجعلها شوكة فى جنب روسيا والصين، ويضمن استمرار نفوذها فى الدول الإسلامية المحيطة.. وهذه هى الأسباب التى جعلت أفغانستان مطمعا للقوى الكبرى التى تظهر فى كل مرحلة من مراحل التاريخ.



وفى سياق استعراض علاقة القوى الكبرى بالعالم الإسلامى فإن بريطانيا كان لها دور كبير فى تخلف العالم الإسلامى باحتلالها لعدد من الدول المهمة مثل مصر والعراق ودول الخليج، كما كان للاحتلال الفرنسى دور فى تخلف دول إسلامية أخرى مثل الجزائر وسوريا ولبنان. وقد أدى الاحتلال إلى ترسيخ العداء من الجانب الإسلامى للغرب باعتباره قوة استعمارية هدفها استغلال الدول الإسلامية والسيطرة على مقدراتها، وهذا ما أدى إلى قيام الثورات الشعبية ضد الاحتلال. وبعد سنوات من النضال سقط فيها ملايين الشهداء اضطرت القوى الاستعمارية إلى أن تتراجع عن مخططاتها القديمة، وتحولت من الاحتلال العسكرى إلى السيطرة الاقتصادية واستنزاف الثروات بطرق مختلفة من الدول الإسلامية. وفى كل الثورات كان الإسلام هو العامل الأساسى الذى أيقظ فى الشعوب الرغبة فى الاستقلال والحرية. وهذا ما حدث أيضا فى إيران التى انتفض شعبها بالثورة على الاحتلال البريطانى.

ولقد كان العالم الإسلامى ميدانا من أهم ميادين الحرب الباردة بين الكتلتين السوفيتية والغربية، وظل السباق مستمرا بين الكتلتين للسيطرة على الدول الإسلامية إلى حين انتهاء الحرب الباردة وانتهاء الاتحاد السوفيتى.

ومن الطريف أن الدول الغربية التى أرسلت جيوشها لغزو الدول الإسلامية واحتلالها، كانت تدعى أنها تحترم الإسلام وتسعى إلى حمايته، ومن أمثلة ذلك ما فعله نابليون حين قاد جيوشه واحتل مصر واقتحم جنوده الأزهر وغيره من المساجد بالخيل والأحذية، فقد أصدر نابليون بيانات يدعى فيها أنه يحترم الإسلام ويؤمن به بل قال فى أول بيان له بعد نزول جيشه فى الإسكندرية: (نحن المسلمون حقا!) والأكثر من ذلك أن بعض قادة جيش الاحتلال الفرنسى أعلنوا إسلامهم وتزوج أحدهم وهو الجنرال مينو من سيدة مسلمة من رشيد اسمها زبيدة، وأسمى نفسه عبد الله مينو، لكن ذلك لم يخدع الشعب المصرى ولم يخمد ثورته على الاحتلال والمحتلين.



وعندما قام موسولينى برحلته إلى ليبيا عام ١٩٣٣ ليتفقد قوات الاحتلال الإيطالى فيها، حاول أن يكسب الإسلام إلى جانبه فأعلن فى تصريحاته العلنية بأنه صديق للإسلام والمدافع عنه. وكان ذلك أشبه بما فعله القيصر ويلهالم الثانى فى عام ١٨٩٨ إذ أعلن هو الآخر أنه حامى الإسلام، وبعد الاثنى زار المندوب السامى البريطانى السابق فى مصر اللورد لويد أحد المساجد فى لندن وألقى فيه خطبة أشاد فيها بمكانة الإسلام بين القوى العالمية وأهمية أن تعود القوة إلى الإسلام والمسلمين مرة أخرى، وكان مما قاله اللورد لويد: (أعتقد أن الإمبراطورية لا يمكنها البقاء دون حماية كاملة من المسلمى فى جميع أنحاء العالم. وفى اعتقادى أن الإسلام بإمكاناته الروحية قوة من القوى

السياسية في العالم، وسوف أعمل كل ما أستطيع لتوجيه بريطانيا نحو إنشاء علاقات ود صداقة مع الإسلام ومع المسلمين في كل مكان من العالم).

قبل ذلك، حين كان اللورد لويد ممثلاً للاحتلال ويحتل منصب مندوب السامى البريطانى فى مصر كان مثالا للقسوة والفظاظة فى تعامله مع المصريين، التى أدت إلى وقوع خلافات حادة بينه وبين الوطنيين المصريين مما اضطر الحكومة البريطانية إلى استدعائه وتعيين آخر مكانه، ولهذا اعتبر البعض أن ما قاله فى خطبته فى مسجد لندن مفاجأة لم يتوقعها أحد، خاصة وهو أحد الأعضاء المتشددين فى الجناح اليميني لحزب المحافظين، لكن المصريين لم يبتلعوا الطعم، وكان رد فعل الصحافة المصرية رافضا لهذا الموقف الراوغ لأن عداؤه للإسلام والمسلمين كان معروفًا جيدا لكل المصريين، ولم يخرج عن ذلك رد الفعل فى بقية الدول الإسلامية. وفسر المصريون التغيير فى موقف اللورد لويد إلى إحساس البريطانيين بالأخطار التى تهدد وجود قوات الاحتلال البريطانية فى الدول الإسلامية، وإلى انزعاج الغرب من نشاط اليابان فى ذلك الوقت واهتمامها بالإسلام، وصاحب ذلك تنامى القوة الذاتية فى عدد من الدول الإسلامية ومنها مصر. ونشرت إحدى الصحف المصرية تعليقا قالت فيه: (إن الصداقة بين دولة الاحتلال والشعوب الإسلامية الواقعة تحت الاحتلال لا تخرج عن أن تكون علاقة بين السيد والخدام، أو بين القوى والضعيف، مقصود بها خضوع أحد الطرفين للآخر، ولن يقبل المسلمون صداقة بهذا المعنى. وقالت: إنه من الأخطاء الجسيمة أن يعتقد الغرب أن الشرق الإسلامى راضٍ بوضعه الحالى وأن ملايين المسلمين سوف يحنون رءوسهم أمام تفوق قوى الغرب المادية، فهذا الانحناء مؤقت، وسيأتى وقت يصبح فيه المسلمون قادرين على طرد الاستعمار الأجنبى، فإذا تحدث الغرب اليوم عن الصداقة فيجب أن يقبل صيغة أخرى مخالفة لما يريده الغرب، وأن يقدم أدلة مقبولة على طى صفحة الاستعمار وفتح صفحة جديدة قائمة على الاحترام قبل أن ينتظر موافقة المسلمين على هذه الصداقة).

وهكذا كانت تعليقات الصحافة المصرية، ويعلق على ذلك باول شمتز قائلا: إنها تدل على طابع تفكير المسلمين فى تلك الفترة، ويشير إلى أن العالم الإسلامى يتأهب للوثوب والنضال، وأن الشعور بالنقص الذى تولد فى نفوس المسلمين نتيجة للهزيمة العسكرية والسياسية قد انتهى وحلت مكانه إرادة للبناء وعدم التفريط فى شىء للمستعمر.



ويستشهد باول شمتز على اليقظة الإسلامية بما حدث فى وسط أفريقيا التى كانت ساحة النضال بين الإسلام والغرب، حيث أحاطت بعثات التبشير المسيحية الغربية بسكان هذه المناطق، ومع ذلك فإن الزحف الروحى الإسلامى امتد وضاعت جهود المبشرين، وانتشر الإسلام لبساطته

وتناوله لأمور الدين والدنيا معا، وهذا ما أثار مخاوف الغرب من أن يكتب الفشل النهائي للبعثات التبشيرية، وخاصة أن انتشار الإسلام كان يصاحبه انتشار روح المقاومة للاستعمار الأجنبي وإيقاظ حركات التحرر الوطني والاجتماعي.



ويرى باول شمتز أن مأساة الحرب العالمية الأولى قد هزمت أوروبا من الأعماق، فأدركت بعدها مدى الخسارة التي تكبدتها بسبب هذه الحرب في الشرق الإسلامي، ولذلك بدأت في إعادة تكوين الجبهة الأوروبية الداخلية من جديد حتى تستعيد قدرتها على التحكم في توجيه مجرى التاريخ. كما بدأت أيضاً في تعويض ما فقدته كقوة سياسية وثقافية، لها دور أساسي في السياسة العالمية، ومن هنا ظهرت فكرة الوحدة الأوروبية، وكان ظهورها بعد نشأة فكرة الوحدة الإسلامية، ومع ذلك فقد سارت الوحدة الأوروبية نحو هدفها خطوة بعد خطوة دون أن تفقد مسارها على مدى السنين، بينما تراجعت فكرة الوحدة الإسلامية. وإن كانت الوحدة الأوروبية لم تتم على أساس وحدة العقيدة الدينية، أو وحدة اللغة، أو الأصل العرقي الواحد، إذ بين الدول الأوروبية خلافات واختلافات كثيرة، ولكنها قامت على أساس الوحدة الجغرافية ووحدة المصالح الاقتصادية والسياسية.

ويرصد باول شمتز ظاهرة قد تخفى عن كثير من الباحثين، وهي خوف أوروبا من الشعوب الأفريقية والآسيوية، وتزايدهم السكاني الذي يمكن أن يصبح عاملاً من عوامل القوة إذا أحسنوا توجيهها في بلادهم، وكذلك الخوف من هجرة الأفريقيين والآسيويين والمسلمين إلى أوروبا، فإن مجرد وضع أقدامهم في الدول الأوروبية يمكن أن يؤدي مع الزمن إلى تغيير الطبيعة السكانية في هذه الدول وتغيير الطابع الحضاري والثقافي المميز لها، ونشوب صراع بين القيم الأوروبية والقيم التي يعمل هؤلاء المهاجرون على غرسها في المجتمع الأوروبي.

وفي نفس الوقت فإن باول شمتز يلاحظ أن العالم الإسلامي يستعيد الثقة بالنفس، وتزداد طموحاته لتعويض سنوات التخلف، وهذا ما جعل بعض المفكرين في الغرب يتوقعون دورة جديدة للتاريخ يمكن أن يعود فيها العالم الإسلامي إلى سابق عهده حين كان قوة سياسية وعسكرية وثقافية في مواجهة الغرب. ويتحدث باول شمتز عن المستقبل كما يراه فيقول: إن قوة العالم الإسلامي سوف تثبت وجودها إذا أدرك المسلمون كيفية استعادتها والاستفادة بها، وحين يحدث ذلك فسوف تتقلب موازين القوى في العالم.

وقد أدرك المفكر البريطاني (هيلير بيلوك) (Hilaire Belloc) مدى فاعلية هذه القوة حين قال: (لا يساورني شك في أن الحضارة التي ترتبط، وتتماسك أجزاؤها، وتحمل في داخلها قوة عقيدة

مثل الإسلام، ستكون خطراً على أعدائها، وربما يقال: إن العالم الإسلامي فقد الكثير من عوامل القوة وأهمها العلم، والتكنولوجيا، وصناعات السلاح الحديثة، وهذا صحيح، وهو أمر يثير الحيرة، لأن العالم الإسلامي قادر على تعويض ما فاتته، ولديه قدرات بشرية وثروات طبيعية وعقلية المسلمين لا تعجز عن التفوق في العلوم الطبيعية والهندسية وغيرها بدلاً من أن يظل تفوق المسلمين في العلوم اللغوية وتفسير النصوص فقط. وعموماً فليس من المستحيل أن يستعيد العالم الإسلامي تفوقه العلمي والمادى، ولكن سيكون من الصعب على العالم الغربي أن يستعيد الطاقة الروحية التي فقدتها وأصبح غارقاً في عبادة المادة).

ويعلق باول شمتز على الفكر البريطاني (هيلير بيلوك) فيقول: يبدو أن ما يقوله هذا المفكر عن استعادة العالم الإسلامي سوف يتحقق يوماً ما، ولن يكون هذا اليوم بعيداً جداً، فقد بدأت بعض الدول الإسلامية في بناء هيكل سياسى ونهضة علمية وهما أهم عناصر القوة بالإضافة إلى الموقع الاستراتيجى. وكلما سار العالم الإسلامى على هذا الطريق أصبح قادراً على التعامل مع القوى العظمى فى العالم دون تردد، ودون شعور بالنقص، ودون خوف مما لدى دول الغرب من قوة تضمن له فى هذه المرحلة تفوقه الاستراتيجى.



والغريب أن باول شمتز بعد كل هذا التفهم والتعاطف مع العالم الإسلامى، وبعد رؤيته المتفائلة لمستقبله وقدرته على استعادة القوة والتعامل مع القوى الكبرى على أساس جديد تنتهى معه سنوات التبعية والاستغلال، فإنه يوجه نداءً إلى الدول الغربية قائلاً: إن انتفاضة العالم الإسلامى صوت نذير لأوروبا، ولا بد لها من التجمع والاستعداد لمواجهة هذا العملاق الإسلامى الذى بدأ يصحو وينفض النوم عن عينيه!

وهذا يعنى أن بعض المدافعين عن الإسلام بحرارة لا يستطيعون إخفاء مشاعر الخوف من أن يعود العالم الإسلامى إلى عصور ازدهاره، ويدخل كشريك فاعل مع القوى الكبرى فى التقدم الحضارى وفى توجيه السياسة العالمية وفق معادلة جديدة لا يكون فيها طرف قوى غالب وطرف ضعيف مغلوب.

وأعتقد أن هذا النداء الذى وجهه هذا المفكر الألمانى إلى الغرب هو فى ذات الوقت نداءً إلى العالم الإسلامى يدعو إلى اليقظة، والحذر، والعمل، والتماسك، ويجب أن تستوعب مغزاه العقول.

ومع ذلك فإن شمتز يناقش بموضوعية النظرية التى يرددها بعض مفكرى الغرب، التى تقول: إن الإسلام لا يتقبل نظم الحكم الديمقراطية، وأنه حين يأمر المسلمين بطاعة الله والرسول وأولى الأمر فإنه يفرض عليهم الطاعة لله وللحاكم، ويسوى بين طاعة الله ورسوله وطاعة الحاكم

وهذا المفهوم لا يتفق مع مفهوم الديمقراطية الذي يجعل السلطة للشعوب، فهي التي تختار الحاكم بالانتخاب المباشر، وتختار ممثليها في البرلمان الذين يتولون سلطة التشريع وتوجيه ومحاسبة الحاكم.

ويرد على ذلك بأن الإسلام يتوافق مع نظم الحكم في كل عصر، وعندما كان الحكم للخلفاء الراشدين كان اختيارهم بصورة من صور الانتخاب الحر المباشر وكانوا يسمونها (البيعة) وكان للشعب سلطة الرقابة ومحاسبة الحكام، والدليل على ذلك ما قاله الخليفة عمر بن الخطاب للناس: (إن رأيتم في أعوجاجا فقوموني فوقف رجل من عامة الناس وقال له: (لو رأينا فيك أعوجاجا لقومناك بسيوفنا يا عمر) ولم يغضب عمر، ولم يعاقب الرجل على جرأته، ولكن قال: الحمد لله الذي جعل فيكم من يقوم عمر بسيفه (!).) هذا الموقف يجسد نموذجاً للديمقراطية لا نجده في تاريخ الدول الغربية في أي عصر من العصور القديمة أو الحديثة. وهو دليل على أن الإسلام سبق إلى تطبيق الديمقراطية وإن لم يكن يستخدم هذا اللفظ الذي لم يدخل في القاموس السياسي إلا في العصر الحديث.

والدليل على رفض الإسلام لاستبداد الحكام ظهور الحركات الوطنية مثل حزب القوميون الأتراك (تركيا الفتاة) والقوميين المصريين (مصر الفتاة) وأمثالهما واشتداد المقاومة ضد الباب العالي وإنهاء الحقبة التاريخية التي كانت فيها الخلافة العثمانية تحكم وتدعى أنها تحكم باسم الإسلام، وأن الخارج على سلطتها خارج على الإسلام، وبهذه الثورات الشعبية انتهى عصر الاستبداد والحكم المطلق للدولة العثمانية، وبدأ تنفيذ سياسات للإصلاح في الدول الإسلامية لحد من سلطة استبداد الحكام وإنهاء نظم الحكم التي تضيء على نفسها ثوبا إلهيا، وظهرت مكانها نظم أقرب إلى الديمقراطية تعطي للشعوب حق ممارسة السلطة، وأخذت بعض الدول الإسلامية نموذج الديمقراطية الغربية دون أن ترى فيه ما يتعارض مع مبادئ وجوهر الدين الإسلامي، ومع مشاركة الشعوب في الحكم وتقرير مصير بلادها شاركت في الدفاع عن حرية بلادها ومقاومة الاستعمار والنفوذ الأجنبي، وأخذت حركات التحرر في الدول الإسلامية بكثير من فكر الغرب. ولا شك أن تطبيق نظم التعليم وبناء الجيوش والمدن وغيرها من أوجه الحياة وفقا للنظم الغربية قد ساعد على تقدم العالم الإسلامي وانفتاحه على العالم بحيث اقتربت بعض الدول الإسلامية من الدرجة التي وصلت إليها بعض الدول الأوروبية. ولقد تنبه غالبية المسلمين إلى أن الإسلام ليس طقوسا للعبادة فقط، ولكنه - في حقيقته - روح تدفع المؤمنين به للعمل والتقدم ومسايرة حركة التطور والتجديد العالمية، وهذا ما بلوره بعد ذلك الزعيم مصطفى كامل، والمفكر الإسلامي المجدد جمال الدين الأفغاني، والإمام محمد عبده، وامتدت جذور هذه النهضة بعد ذلك فأثمرت العديد من المفكرين المجددين في العالم الإسلامي من أمثال محمد إقبال مؤسس دولة باكستان الحديثة.

وإذا كان فى الغرب من يرى أن الإسلام يرفض الديمقراطية والتطور والحداثة، فإن من بين المسلمين من يردد ذلك وإن كانوا قلة، بينما نجد فى الغرب مفكرين يرون أن الإسلام قوة للتقدم وليس للتخلف، ودعوة للقوة وليس للتخاذل والضعف، ودافعا للتقدم للأمام وليس للتراجع للخلف. والحديث الشريف يقول: «المؤمن القوى خيراً وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف»، فالإسلام فى جوهره دعوة للقوة بكل عناصرها ومقوماتها وأدواتها، والقول بغير ذلك جهل بالإسلام وإساءة إليه.